المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/04/2014

اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي

2/1069

تم يوم الاثنين بالرباط التوقيع على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي (ميديا دايفيرسيتي انستتيوت) بهدف تعزيز ثقافة التنوع في وسائل الإعلام.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتيك كارتر، الاستشاري في وسائل الإعلام والاتصال لدى معهد التنوع الإعلامي، إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان لمساعدتهم على النهوض بالتنوع من خلال الإعلام.

وقال إدريس اليزمي في تصريح للصحافة إن هذه الدورات التدريبية ستركز على مفهوم التنوع الذي ورد في ديباجة الدستور المغربي، مضيفا أن الهدف هو دراسة الوسائل الكفيلة ب« ضمان هذا التنوع وأيضا سبل التعبير عن هذا التنوع في الصحافة الجهوية والوطنية».

وأضاف « اننا نجهل جزءا من تاريخنا وأيضا من حاضرنا المتعدد والتعددي»، مسجلا بأن «قضية الهجرة تمثل نموذجا ملموسا في هذا الصدد لأنه يتعين علينا استقبال لغات وثقافات وديانات أخرى فوق ارضنا».

ومن جهتها، أشارت انتصار الراشدي مديرة مكتب (ميديا ديفيرسيتي انستيتوت) بالمغرب في تصريح مماثل إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى إدماج مفهوم التنوع في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سواء على المستوى الجهوي او الوطني إضافة إلى استراتيجيات النهوض بانشطة الولوج للمعلومة.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تتضمن ايضا تنظيم اربع موائد مستديرة جهوية حول موضوع حقوق الإنسان وعلاقتها بوسائل الإعلام حسب السياق الجهوي.

وأوضحت أن هذه الدورات التكوينية تهدف الى مساعدة الفاعلين المؤسساتيين وفي المجتمع المدني على فهم مبدأ التنوع، وإدماجه في عملهم اليومي بهدف الدفاع عن الأقليات في وسائل الإعلام بشكل مهني وبناء.

التوقيع بالرباط على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي

30543

تم اليوم الاثنين بالرباط التوقيع على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي (ميديا دايفيرسيتي انستيتوت) بهدف تعزيز ثقافة التنوع في وسائل الإعلام.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونيك كارتر، الاستشاري في وسائل الإعلام والاتصال لدى معهد التنوع الإعلامي إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان لمساعدتهم على النهوض بالتنوع من خلال الإعلام وقال إدريس اليزمي في تصريح للصحافة إن هذه الدورات التدريبية ستركز على مفهوم التنوع الذي ورد في ديباجة الدستور المغربي، مضيفا أن الهدف هو دراسة الوسائل الكفيلة ب" ضمان هذا التنوع وأيضا سبل التعبير عن هذا التنوع في الصحافة الجهوية والوطنية" وأضاف " إننا نجهل جزءا من تاريخنا وأيضا من حاضرنا المتعدد والتعددي" مسجلا بان "قضية الهجرة تمثل نموذجا ملموسا في هذا الصدد لانه يتعين علينا استقبال لغات وثقافات وديانات أخرى فوق أرضنا" وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان" يجب أن نتعلم كيف نتوجه نحو الناس ونفهم ماهيتهم والتعبير عن هذا الواقع" مضيفا " إننا سنبدأ بهذه الندوة الموجهة لأعضاء اللجن الجهوية قبل أن نطور هذه المبادرة في اتجاهات متنوعة ".

ومن جهتها، أشارت انتصار الراشدي مديرة مكتب (ميديا ديفيرسيتي انستيتوت) بالمغرب في تصريح مماثل إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى إدماج مفهوم التنوع في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء على المستوى الجهوي أو الوطني إضافة إلى استراتيجيات النهوض بأنشطة الولوج للمعلومة وأضافت أن هذه الاتفاقية تتضمن أيضا تنظيم أربع موائد مستديرة جهوية حول موضوع حقوق الإنسان وعلاقتها بوسائل الإعلام حسب السياق الجهوي وأوضحت أن هذه الدورات التكوينية تهدف الى مساعدة الفاعلين المؤسساتيين وفي المجتمع المدني على فهم مبدأ التنوع وإدماجه في عملهم اليومي بهدف الدفاع عن الأقليات في وسائل الإعلام بشكل مهني وبناء من جهته، سجل نيك كارتر أن دورات التكوين هذه ترمي لتمكين المشاركين من تقنيات عملية لتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام وبلورة حملات إعلامية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى الجمهور المستهدف.

وأضاف أن هذه الدورات تطمح أيضا إلى مساعدة المشاركين وفق مقاربة منهجية ، على بلورة مخططات إعلامية ناجحة توصل رسائل واضحة من أجل تعزيز النهوض بالتنوع وعدم التمييز وحقوق الأقليات وقد تميز حفل التوقيع على الاتفاقية بإطلاق الدورة التكوينية الأولى والتي تستغرق ثلاثة أيام لفائدة أعضاء اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

النهار المغربية
يومية مستقلة

طنجة

تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، نهاية الاسبوع المنصرم، ندوة حول موضوع "وضعية الطب الشرعي بجهة طنجة-تطوان" في ضوء الدراسة التي اعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

وأوضح بلاغ للجنة أن هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار مساهمة المجلس ولجانه الجهوية في ورش إصلاح منظومة العدالة، يهدف إلى "تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة نظرا لدوره المهم في ضمان حسن سير العدالة وحماية الحقوق وتوفير شروط المحاكمة العادلة وعدم الإفلات من العقاب"

وتضمن برنامج الندوة، التي شارك فيها مختصون في مجال الطب الشرعي ومسؤولون مؤسساتيون ومهنيو القضاء، تقديم تقرير تمهيدي حول الطب الشرعي وملخص لدراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أنشطة الطب الشرعي في المغرب: الحاجة لإصلاح شامل"، فضلا عن عروض همت "إكراهات ممارسة الطب الشرعي بالمغرب"، و"وضعية الطب الشرعي من وجهة نظر أطباء الجماعات المحلية" و"الطب الشرعي والمحاكمة العادلة من منظور القضاء"، و "الطب الشرعي و معايير المحاكمة العادلة من منظور الدفاع" .

وكان المجلس الوطني لحقوق الانسان قد اصدر في يوليوز الماضي تقريرا حول "أنشطة الطب الشرعي: الحاجة الى إصلاح شامل" تضمن عدة توصيات في الموضوع لدعم حسن سير العدالة.

المنعطف

التوقيع بالرباط على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2/4807

تم يوم الاثنين بالرباط التوقيع على اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي (ميديا دايفيرسيتي انستيتيوت) بهدف تعزيز ثقافة التنوع في وسائل الإعلام.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونيك كارتر، الاستشاري في وسائل الإعلام والاتصال لدى معهد التنوع الإعلامي إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان لمساعدتهم على النهوض بالتنوع من خلال الإعلام.

وقال إدريس اليزمي في تصريح للصحافة إن هذه الدورات التدريبية ستركز على مفهوم التنوع الذي ورد في ديباجة الدستور المغربي، مضيفا أن الهدف هو دراسة الوسائل الكفيلة ب" ضمان هذا التنوع وأيضا سبل التعبير عن هذا التنوع في الصحافة الجهوية والوطنية.

وأضاف " إننا نجهل جزءا من تاريخنا وأيضا من حاضرنا المتعدد والتعددي مسجلا بان قضية الهجرة تمثل نموذجا ملموسا في هذا الصدد لأنه يتعين علينا استقبال لغات وثقافات وديانات أخرى فوق أرضنا".

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان" يجب أن نتعلم كيف نتوجه نحو الناس ونفهم ماهيتهم والتعبير عن هذا الواقع مضيفا " إننا سنبدأ بهذه الندوة الموجهة لأعضاء اللجن الجهوية قبل أن نطور هذه المبادرة في اتجاهات متنوعة".

ومن جهتها، أشارت انتصار الراشدي مديرة مكتب (ميديا دايفيرسيتي انستيتوت) بالمغرب في تصريح مماثل إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى إدماج مفهوم التنوع في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان سواء على المستوى الجهوي أو الوطني إضافة إلى استراتيجيات النهوض بانشطة الولوج للمعلومة.

وأضافت أن هذه الاتفاقية تتضمن أيضا تنظيم أربع موائد مستديرة جهوية حول موضوع حقوق الإنسان وعلاقتها بوسائل الإعلام حسب السياق الجهوي .واوضحت أن هذه الدورات التكوينية تهدف الى مساعدة الفاعلين المؤسساتيين وفي المجتمع المدني على فهم مبدأ التنوع وإدماجه في عملهم اليومي بهدف الدفاع عن الأقليات في وسائل الإعلام بشكل مهني وبناء.

من جهته، سجل نيك كارتر أن دورات التكوين هذه ترمي لتمكين المشاركين من تقنيات عملية لتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام وبلورة حملات إعلامية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى الجمهور المستهدف.

وأضاف أن هذه الدورات تطمح أيضا إلى مساعدة المشاركين وفق مقاربة منهجية ، على بلورة مخططات إعلامية ناجحة توصل رسائل واضحة من أجل تعزيز النهوض بالتنوع وعدم التمييز وحقوق الأقليات.

وقد تميز حفل التوقيع على الاتفاقية بإطلاق الدورة التكوينية الأولى والتي تستغرق ثلاثة أيام لفائدة أعضاء اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الوطن

الأعوان المطرودون من مجلس اليزمي بالصحراء يطالبون بحقوقهم

SC 4/5

منذ 2012 وعدد من الأعوان المطرودين من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون، يدقون الأبواب ويبعثون الرسائل من أجل إنصافهم بعد أن استفحلت وتازمت وضعيتهم المعيشية وشعورهم بالإهانة والتهميش، خصوصا في المؤسسة التي يعتبرونها تدافع عن حقوق الإنسان وتنشر قيم حقوق الإنسان. إذ تقول شكاية الأعوان المطرودين «بعد عمل خمس سنوات كان مصيرنا الطرد.. لقد يئسنا من انتظار وعود رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والذي اكد لنا مرات عديدة أن ملفنا في طريق الحل، وكذلك الأمين العام للمجلس خلال اجتماع يونيو 2011 بالعيون». ملف هؤلاء لا يعتبره المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملفا داخليا حيث يرى أن الأشخاص المطرودين تم تشغيلهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 إلى غاية 2010 في إطار عقد محدود الأمد، لا تتجاوز مدتها 6 أشهر، إلى حين إدماجهم بالشركة التي تتكلف بكل ما يتعلق باعمال النظافة والحراسة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وبالتالي فإن التحاق المعنيين بالأمر – كما يراه المجلس الوطني – كان بتراض بينهم وبين الشركة المعنية، ترجم حينها بتوقيع لعقد العمل، علما أن المعنيين بالأمر قد تقدموا بدعوة قضائية أمام المحكمة الإدارية بالرباط ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي أصدرت حكمها برفض طلب المعنيين بالأمر بتاريخ 24 أكتوبر 2013.

بعد انتشار ديانات جديدة

رئيس منظمة حقوقية يمتدح التعددية في المغرب

APRIL 29, 2014

الرباط . 'القدس العربي': قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنّ التعدّدية في المغربِ أصبحت تتوسّع، بعد وصول دياناتٍ جديدة، ولغات وثقافات وعادات إلى المغرب، مع توافد آلاف المهاجرين عليه، وأغلبهم قادم من دول جنوب الصحراء.

وأضاف اليزمي، في ندوة 'تعزيز ثقافة التنوع وحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام' نظمها المجلس مع معهد التنوع الإعلامي، أنّ المجتمع المغربيّ أصبح ككلّ المجتمعات العصرية، التي شهدت توافدَ المهاجرين، وأنّ الهجرة تخلقُ مشاكل، لا بدّ من معالجتها.

واعتبر اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان (حكومي) التربية عاملا ذا دورٍ كبير في قبول التعدد، فيما لا يزال اللاوعي عاملا سلبيّا. وقال ان دور المدرسة كبير يمكن أن تلعبه في نشر قيَم الاعتراف بالآخر، وقبول التعدّدية، وانّ التلاميذ يجب أن يتعلموا في المدارس كيف يحترمون التعدّد.

وقال ان 'اللا وعي' هو التحدّي الأصعب، لان عدم المعرفة بالآخر يحدّ من التعدّدية، وضرب مثلا بالموروث الثقافي المغربي، قائلا إنّ هناك مطربين في الصحراء لا يعرفهم سكان مناطق المغرب الأخرى، والشيء نفسه بالنسبة للتراث الأمازيغي موضحا: 'المغاربة غير الناطقين بالأمازيغية مثلا يعرفون محمد رويشة، ولكنّهم لا يعرفون فنّانين آخرين'.

واكد اليزمي ان العالم عرفَ طريقتين لمعالجة موضوع التعدد، الأولى اعتمدت على الحروب، حيث مارس الإنسان القتل 'لأنّه يطالب بالتعدّدية دون أن يعترف بالآخر'، كما حصل في بعض الدول الإفريقية، مثل رواندا وساحل العاج، فيما تمثلت الطريقة الثانية في نهج الديمقراطية، في فهم التعددية، وقبول الآخر، انطلاقا من أنّ الحقيقة نسبيّة وليست مطلقة، مؤكّدا على أنّ التعددية ليست فقط مُعطى تاريخيا، بل تجدّد مستمرّ.

http://www.alquds.co.uk/?p=162433

انطلاق المؤتمر 2 لمنتدى الحوار العربي الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان بالقاهرة بمشاركة المغرب

و.م.ع
30.04.2014
14h15

القاهرة/30 أبريل 2014/ ومع/ انطلقت، اليوم الأربعاء بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، أشغال المؤتمر الثاني ل"لمنتدى الدائم للحوار العربي الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان: الفرص والتحديات"، وذلك بمشاركة المغرب.

وتتمحور أشغال هذا المؤتمر، الذي ينظمه "المجلس القومي لحقوق الإنسان" في مصر، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) وجامعة الدول العربية، حول موضوع "دعم حقوق المرأة في العالم العربي والإفريقي".

وأبرز الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى، مختلف أوجه التعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في ما يتعلق بقضايا النهوض بأوضاع المرأة، مستحضرا بعضا من نتائج القمة العربية الإفريقية التي احتضنتها الكويت، والتي تصب في اتجاه تكثيف المبادرات الرامية إلى النهوض بالمرأة وإدماجها في مختلف أوجه الحياة داخل المجتمع.

ومن جهته، توقف رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، محمد فائق، عند مختلف أوجه الانتهاكات المقترفة في حق النساء وأصناف من المعاناة التي تعيشها سواء في إفريقيا أو العالم العربي نتيجة التمييز والفقر والعنف، وأيضا بسبب تداعيات التغيرات المناخية والهجرات والحروب، مشددا على ضرورة إدماج المساواة بين الجنسين في خطط عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وجعل الآليات الدولية الموضوعة لهذه الغاية جزءا من استراتيجية عمل المنظمات المدنية المعنية بحقوق النساء.

وشددت الكلمة التي ألقيت في الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى باسم الأمين العام للمنظمة العالمية للفرانكفونية، عبدو ضيوف، على ضرورة تسخير وسائل الإعلام للتحسيس بضرورة إشراك المرأة في مختلف أوجه التنمية، مع الحرص على صيانة المكتسبات والتصدي للمحاولات الرامية إلى النيل من كرامتها.

بينما سجلت الكلمة التي ألقيت باسم المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في التنمية المستدامة، حيث شددت على أن الرهانات والتحديات المطروحة على المجتمعات في مخططاتها التنموية لما بعد سنة 2015، لا يمكن ربحها دون إدماج المرأة ووضعها في صلب هذه الاستراتيجيات.

أما كلمة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف، فنبهت إلى تفادي الإحساس ب"النجاح الزائف" في قضايا حقوق المرأة مقارنة مع واقع الحال، مؤكدة في ذات الوقت على أهمية تسخير الآليات الدولية الموضوعة من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، حتى تصبح ملكية مشتركة بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني على حد سواء،على اعتبار أن ذلك هو السبيل الأفضل للنهوض بقضايا حقوق الإنسان وضمنها حقوق النساء في المجتمع.

وستنصب أشغال المؤتمر الثاني ل"لمنتدى الدائم للحوار العربي الإفريقي للديمقراطية وحقوق الإنسان :الفرص والتحديات" على مناقشة سبل توحيد الجهود الوطنية وتكثيف التعاون من أجل تعزيز دور المرأة، ومتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بتمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضدها.

ويعرف المؤتمر مشاركة وفود تمثل أكثر من 30 دولة إفريقية وعربية، من بينها وفد المغرب الذي يرأسه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار. د/ح هـ/زس

http://www.menara.ma/ar/2014/04/30/1144721-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-2-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب يطالب بتشريعات لمواجهة التمييز ضد المرأة

14 زيارة

اخبار مصر اليوم | منذ 4 ساعات | 0 تعليقات | صدى البلد

أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب يطالب بتشريعات لمواجهة التمييز ضد المرأة

قال محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطنى لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، إن المؤسسات الحقوقية مسئولة عن حماية حقوق الإنسان والمرأة ودرأ كافة أنواع التمييز والعنف الجسدى واللفظى المتواجد داخل المناهج الدراسية.

وأشار "الصبار" -خلال كلمته بالمؤتمر الثانى للمنتدى الدائم للحوار العربى الأفريقى للديمقراطية وحقوق الإنسان بمقر جامعة الدول العربية- الى أن الفقر يدعم معاناة المرأة كضياع حقوقهن السياسية والصحية والحق فى العمل، وهو ما يجعل معاناتهن مضاعفة .

وأكد ضرورة سن تشريعات لمواجهة كافة هذا التمييز، لافتًا الى أن مثل هذه المبادرات تتمثل فى قيام المؤسسات الوطنية بدور عبر المساهمة فى كافة المحافل الدولية للتأكيد على دور المرأة، وإعداد تقارير خاصة بها فى دور الإعداد الدورى الشامل.

وأشار إلى أن المؤسسات الوطنية يمكنها لعب دورًا فى مسار العدالة الانتقالية، والتى عانت خلالها المرأة من سوءات كثيرة، وإعداد برامج إدماج النوع الاجتماعى بالتعاون مع المجتمع المدنى، بالإضافة لصياغة برامج التوعية فى هذا الصدد.

http://www.misrday.com/news-misr-day/1246804.html

أفرياط: المغرب عاش ربيعا ديمقراطيا منذ سنوات التسعينيات

أبرز عبد المالك أفرياط، عضو مكتب مجلس المستشارين، المكانة المتميزة التي حظيت بها مختلف أجيال حقوق الانسان في دستور 2011، كما استعرض تجربة مجلس المستشارين باعتباره ركيزة للعمل البرلماني على مستوى التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العامة والدبلوماسية البرلمانية.

وقدم عبد المالك أفرياط خلال لقائه بالحسين اتيام، مسؤول بوزارة حقوق الانسان والحريات العامة بجمهورية غينيا، حسب بلاغ لمجلس المستشارين توصلت "شوف تيفي" بنسخة منه، عرضا مفصلا حول تطور التجربة الديمقراطية بالمملكة المغربية، مؤكدا أن بلادنا عاشت ربيعا ديمقراطيا منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي. كما عبر عن استعداد مجلس المستشارين للتعاون مع وزارة حقوق الانسان والحريات العامة بجمهورية غينيا في مجال حقوق الانسان.

ومن جهته، أكد الحسين أتيام، مسؤول بوزارة حقوق الانسان والحريات العامة بجمهورية غينيا، أن المملكة المغربية قطعت أشواطا هامة في مجال احترام حقوق الإنسان مما جعلها تشكل نموذجا يحتذى به في القارة الإفريقية.

واعتبر المسؤول الغيني أن زيارته إلى بلادنا تهدف إلى الاستفادة من التجربة الحقوقية المغربية وخصوصا كيفية اشتغال المجلس الوطني لحقوق الانسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان.

http://www.chouftv.ma/press/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-8649#.U2ECovkhAbM

أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب يطالب بتشريعات لمواجهة التمييز ضد المرأة

مصطفى زكى

قال محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطنى لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، إن المؤسسات الحقوقية مسئولة عن حماية حقوق الإنسان والمرأة ودرأ كافة أنواع التمييز والعنف الجسدى واللفظى المتواجد داخل المناهج الدراسية.

وأشار "الصبار" –خلال كلمته بالمؤتمر الثانى للمنتدى الدائم للحوار العربى الأفريقى للديمقراطية وحقوق الإنسان بمقر جامعة الدول العربية– الى أن الفقر يدعم معاناة المرأة كضياع حقوقهن السياسية والصحية والحق فى العمل، وهو ما يجعل معاناتهن مضاعفة .

وأكد ضرورة سن تشريعات لمواجهة كافة هذا التمييز، لافتًا الى أن مثل هذه المبادرات تتمثل فى قيام المؤسسات الوطنية بدور عبر المساهمة فى كافة المحافل الدولية للتأكيد على دور المرأة، وإعداد تقارير خاصة بها فى دور الإعداد الدورى الشامل.

وأشار إلى أن المؤسسات الوطنية يمكنها لعب دورًا فى مسار العدالة الانتقالية، والتى عانت خلالها المرأة من سوءات كثيرة، وإعداد برامج إدماج النوع الاجتماعى بالتعاون مع المجتمع المدنى، بالإضافة لصياغة برامج التوعية فى هذا الصدد.

http://www.el-balad.com/926824

De grands pas franchis en matière de droits des femmes

Les droits des femmes au Maroc ont connu un saut qualitatif durant la dernière décennie, a-t-on souligné lors d'un débat organisé récemment à Lyon à l'initiative du Consulat général du Maroc dans cette ville du sud-est de l'Hexagone, sous le thème "Double culture au féminin. Entreprendre ici et ailleurs : défis et opportunités".

Lors de ce débat, organisé en collaboration avec le ministère en charge des Marocains résidant à l'étranger, les participantes ont souligné que le Maroc a franchi d'importantes étapes aux plans juridique et institutionnel dans le domaine des droits des femmes dans la perspective de la concrétisation des principes de parité et d'égalité consacrés par la nouvelle Constitution du Royaume.

Lors de son intervention, la consule générale du Maroc à Lyon, Chafika El Habti a affirmé que ce débat autour de "la double culture au féminin" des passerelles, des synergies et des partenariats qui favoriseraient l'échange d'informations, d'expériences et de savoir-faire.

Autant d'occasions offertes pour pousser aussi le networking et tisser un véritable réseautage permettant de mieux appréhender les réalités ici et au Maroc. Ce Maroc où la marche des femmes vers l'égalité et pour une pleine jouissance de leurs droits se renforce chaque jour d'acquis et de réalisations, a-t-elle dit, soulignant que la Constitution marocaine adoptée en 2011 a fait sauter en éclats, à travers ses articles, plusieurs verrous qui ont longtemps plombé la lutte des femmes marocaines.

Pour sa part, Aatifa Timjerdine, membre de la Commission régionale des droits de l'Homme, a donné un aperçu historique de l'évolution des droits de la femme et la lutte des femmes pour leur émancipation, faisant état des acprocessus qui ont consolidé le rôle de la femme à divers niveaux de gouvernance, tout en affirmant que les femmes marocaines sont résolues à poursuivre ce combat pour davantage d'acquis dans la perspective de parvenir à une pleine parité et égalité comme règles de base pour la gouvernance de la chose publique.

De son côté, Hajbouha Zoubeir, membre du Conseil économique, social et environnemental (CESE), a abordé les défis et les opportunités auxquels font face les femmes au plan de l'entrepreneuriat, soulignant l'importance de l'apport féminin dans ce secteur au service du développement économique et social. L'intervenante a également mis l'accent sur l'importance des entreprises féminines et associations qui ont fleuri à travers le territoire national et qui ont créé une dynamique économique favorisant la création de postes d'emploi.

Adoption d'une résolution prorogeant le mandat de la Minurso au Sahara

Les adversaires de l'intégrité territoriale du Maroc essuient un nouveau revers à l'ONU

Le Conseil de sécurité de l'ONU a prorogé mardi le mandat de la Minurso jusqu'au 30 avril 2015, sans modification de la nature de ses prérogatives. Il a réitéré également son appel à Alger pour l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf situés sur son territoire.

Le Conseil de sécurité a adopté hier la résolution 2152 prorogeant le mandat de la Minurso pour une année supplémentaire, sans modification de la nature de ses prérogatives. La mission onusienne au Sahara continuera donc à faire son travail – notamment l'observation du respect de l'accord de cessez-le-feu signé en 1991 – dans le cadre des paramètres définissant l'implication de l'ONU dans ce différend. Très attendue, cette résolution conforte la position du Maroc qui s'est toujours opposé aux tentatives visant à conférer à la Minurso de nouvelles attributions en matière de contrôle du respect des droits de l'Homme dans les provinces du sud du Royaume.

C'est cette position que S.M. le Roi a tenu à rappeler lors de l'entretien téléphonique qu'il a eu avec le secrétaire général des Nations unies, il y a deux semaines. Le Souverain avait, à cette occasion, attiré l'attention de Ban Ki-moon sur l'impératif de préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils sont définis par le Conseil de sécurité, de sauvegarder le cadre et les modalités actuels de l'implication de l'ONU et d'éviter les approches partiales, et les options périlleuses. Pour le souverain, tout écart de cette voie serait fatal pour le processus en cours et porteur de danger pour toute l'implication de l'ONU dans le dossier.

Le message a été on ne peut plus clair. Le Maroc ne saurait accepter qu'une partie de son territoire soit soumise à l'observation d'une force étrangère, fut-elle onusienne. C'est une question de souveraineté, mais c'est aussi une position qui vise à barrer la route aux tentatives du Polisario et des ONG connues pour leur alignement sur les thèses des séparatistes, qui cherchent à exploiter la carte des droits de l'Homme à des fins politiques.

En reconduisant sans modification le mandat de la Minurso, le Conseil de sécurité a fait peu de cas des voix appelant à instaurer des mécanismes de contrôle des droits de l'Homme au Sahara. Visiblement, les intrigues et les manœuvres du Polisario, soutenu par l'Algérie, n'ont pas atteint l'objectif escompté. Basée sur la désinformation, et la manipulation médiatique, la démarche des adversaires du Maroc ne résiste plus devant l'ampleur du progrès réalisé par le Royaume en matière de promotion des droits de l'Homme et de renforcement de l'État de droit. Contrairement à ses détracteurs, le Maroc peut se targuer, à juste titre, d'avancées réelles et palpables saluées par les plus grandes capitales internationales et même par des instances onusiennes. Réforme de la justice militaire, renforcement des capacités et de l'indépendance du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), réforme constitutionnelle, apurement du passif des violations graves des droits de l'homme, une nouvelle politique migratoire respectueuse de la dignité humaine… autant de mesures concrètes qui font du Maroc un modèle et une exception à l'échelle régionale, voire continentale. Ces importants acquis

Le Conseil de sécurité a voté à l'unanimité pour un nouveau mandat de la Minurso.

confortent la position politique du Royaume qui, soucieux de sortir le dossier du Sahara de l'impasse, a présenté en 2007 une solution médiane basée sur le principe de l'autonomie sous souveraineté marocaine, une proposition qualifiée de sérieuse et crédible par la communauté internationale. Contrairement au Polisario, qui reste obstinément attaché à des options obsolètes qui ont prouvé leur inapplicabilité, et ce de l'avis même de l'ONU, le Maroc a fait montre de réalisme et d'esprit de compromis, en mettant sur la table un projet qui permet de concilier entre les réalités politiques et les impératifs juridiques. Mieux encore, la solution proposée par le Maroc garantit une sortie honorable à toutes les parties impliquées dans ce conflit, et à leur tête l'Algérie qui a de plus en plus de mal à cacher au monde le drame humanitaire que vivent les séquestrés de Tindouf. En appelant, hier, Alger à procéder au recensement des populations vivant sur son sol, le Conseil de sécurité met le pouvoir algérien au pied du mur, tout en mettant en évidence de manière irréfutable son implication directe dans l'affaire du Sahara marocain. ■ Abdelwahed Rmiche

Prééminence de la proposition d'autonomie

Dans sa résolution 2152 adoptée à l'unanimité de ses quinze membres, le Conseil de sécurité demande aux parties et aux États voisins de coopérer «plus pleinement avec l'Organisation des Nations unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique», rapporte la MAP. «Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les États membres de l'Union du Maghreb arabe contribueraient à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel», ajoute la résolution.

Selon la MAP, le Conseil de sécurité a, en outre, réaffirmé la prééminence, la validité, la crédibilité et le sérieux de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au secrétaire général de l'Organisation des Nations unies, et s'est félicité des «efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement». Il réitère sa demande pour la considération de l'enregistrement des réfugiés dans les camps de Tindouf en Algérie et «invite» à faire des efforts, à cet égard.

Réaction du ministère des Affaires étrangères

«Le Conseil de sécurité s'est démarqué des options périlleuses»

Le Maroc s'est félicité, de l'adoption hier par le Conseil de sécurité des Nations unies, à l'unanimité de ses membres, de la résolution relative au différend régional au sujet du Sahara marocain.

Par cette résolution, le Conseil de sécurité «confirme, de manière forte et sans ambigüité aucune, la ligne de conduite qui a été la sienne pendant ces dernières années dans le traitement de cette question», souligne un communiqué du ministère des Affaires étrangères et de la coopération (MAEC). De la sorte, ajoute la même source, les membres du Conseil ont «réitéré leur soutien au processus de facilitation actuel et se sont clairement démarqués des recommandations dangereuses, des insinuations provocatrices, des approches partiales et des options périlleuses contenues dans le dernier rapport du secrétariat général des Nations unies».

Le communiqué rappelle que S.M. le Roi Mohammed VI avait, lors de Son entretien téléphonique avec le secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, souligné «l'impératif de préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils sont définis par le Conseil de sécurité et de sauvegarder le cadre et les modalités actuels de l'implication de l'ONU».

Au niveau politique, ajoute-t-on, la résolution du Conseil de sécurité «préserve le cadre et les paramètres de la facilitation menée par les Nations unies pour mettre un terme à ce différend régional».

Le Conseil de sécurité souligne «la centralité de la négociation comme seule voie de règlement de ce différend», réitère «la prééminence» de l'Initiative d'autonomie présentée par le Maroc, dont les efforts menés pour son élaboration ont été qualifiés de «sérieux et crédibles» et appelle à des négociations sur la base du «réalisme et de l'esprit de compromis» pour parvenir à une solution politique définitive à ce différend régional, relève le ministère des Affaires étrangères et de la coopération. ■ L.M.

REPÈRES HISTORIQUES

■ **16 octobre 1975 :** Avis consultatif de la CIJ sur le Sahara : le Sahara n'était pas, au moment de la colonisation par l'Espagne, un territoire sans maître (terra nibilus). Il existe des liens d'allégeance entre le Sultan du Maroc et les tribus du Sahara.

■ **6 Novembre 1975 :** Organisation de la Marche verte.

■ **26 juin 1981 :** Acceptation par le Maroc, à Nairobi, de l'organisation d'un référendum au Sahara.

■ **30 août 1988 :** Acceptation par les parties des propositions du secrétaire général de l'ONU adoptées par le CS dans la résolution 621 (cessez-le-feu, Plan de règlement).

■ **26 avril 1991 :** Résolution 690 du Conseil de sécurité de l'ONU décide de «constituer, sous son autorité, une Mission des Nations unies pour l'Organisation d'un Référendum au Sahara occidental (Minurso) dont le mandat comprend l'observation du cessez-le-feu et l'organisation du référendum».

■ **6 septembre 1991 :** Proclamation du cessez-le-feu.

■ **19 décembre 1991 :** Rapport du SG proposant les cinq critères d'identification.

Abderrahim Atmoun, président de la commission parlementaire mixte Maroc-UE

«L'anticipation, c'est le maître mot»

«Dans l'affaire du Sahara, le mot clé est l'anticipation pour convaincre. Il faut gérer ce dossier avec une vision claire tant au niveau du gouvernement que du Parlement ainsi que des partis politiques et de la société civile. Sa Majesté le Roi Mohammed VI a clairement souligné lors de l'ouverture de cette année législative que le Sahara est l'affaire de tous les Marocains. Ainsi, tous les acteurs et les forces vives du Maroc doivent se mobiliser et se doter de visibilité. Le renforcement de la coordination entre toutes les parties s'impose. La mobilisation ne doit pas être occasionnelle, mais plutôt permanente auprès des instances internationales, car nos ennemis n'arrêtent pas leurs manœuvres hostiles au Maroc.Il ne faut pas attendre la dernière minute pour communiquer sur notre cause avec nos partenaires. Ceux-ci doivent être accompagnés dans leurs actions également. C'est ce que nous faisons actuellement au niveau du Parlement européen en soutenant nos partenaires pendant leur campagne électorale. C'est, d'ailleurs, l'anticipation qui nous a aidés au niveau du Parlement européen.» ■

Zakaria Abouddahab, professeur des relations internationales

«Il faut consolider les réformes»

«Dans le dossier du Sahara, la question des droits de l'Homme est un enjeu majeur et pour le Maroc et pour les autres parties impliquées directement dans le conflit. Il faut éviter de tomber dans le piège de l'autre en se mettant dans une position de défense. Nous avons constaté au cours des trois dernières années, notamment depuis les évènements de Gdeim Izik, que les projecteurs étaient braqués sur le Maroc en attendant le moindre faux pas pour demander l'élargissement du mandat de la Minurso aux droits de l'Homme. Il est primordial pour le Maroc de se mettre en position d'attaque. Il faut impliquer davantage les ONG marocaines et les acteurs locaux dans la question des droits de l'homme. Parallèlement, notre diplomatie doit être plus agressive et plus proactive. Le problème du Maroc, c'est qu'il ne communique pas assez sur les réformes initiées et ne cherche pas à médiatiser les progrès réalisés. D'autant que la question des droits de l'Homme est aujourd'hui centrale dans l'agenda de l'ONU. La question des droits de l'Homme continuera à être posée et à être politisée. La meilleure réponse est de consolider les réformes menées dans ce sens.» ■

Taj Eddine El Housseini, professeur des relations internationales

«L'autonomie est l'unique solution à ce conflit»

«Les ennemis de l'intégrité territoriale -l'Algérie et le Polisario- ont tenté de créer de l'ambiguïté autour de la proposition marocaine d'autonomie en vue de brouiller les cartes. Mais face à ces manœuvres, le Maroc a élargi ses actions diplomatiques afin de communiquer autour du plan d'autonomie et de convaincre la communauté internationale du sérieux et de la crédibilité de sa proposition. D'ailleurs, il s'agit de l'unique solution réaliste pour la résolution du dossier du Sahara. La poursuite des négociations sans objectifs fixés est vouée à l'échec. Pire, cette situation risque de créer un nouveau foyer de tension dans la région.
La réussite du Maroc dans ce dossier passe par la poursuite de la mobilisation diplomatique à tous les niveaux. Dans ce cadre, Sa Majesté le Roi Mohammed VI déploie de grands efforts dans la défense de la première cause nationale. Tous les acteurs sont appelés à poursuivre leur mobilisation, à commencer par le Parlement.» ■

Driss Lagrini, professeur des relations internationales

«Les diplomaties officielle et parallèle doivent agir de concert»

«Il est primordial de procéder à un changement radical dans la gestion du dossier du Sahara. Le Maroc doit adopter une politique extérieure ouverte sur les partis politiques, la société civile, l'université et toutes les élites de la société. Il faut aussi comprendre que la diplomatie officielle et la diplomatie parallèle vont de pair et se complètent et que les difficultés rencontrées par le Maroc dans ce dossier n'émanent pas des États, mais de la société civile.
La diplomatie marocaine est basée actuellement sur la réaction, il est temps d'abandonner cette approche pour passer à l'action à plusieurs niveaux. Elle doit aussi renforcer la transparence dans la gestion de ce dossier et garantir le droit d'accès aux informations qui y sont liées aux différents intervenants, notamment ceux qui peuvent apporter un regard nouveau sur ce dossier.» ■

■ **12 décembre 1993 :** Début de l'opération de recensement des populations habilitées à participer au vote.

■ **22 décembre 1995 :** Suspension de l'opération d'identification.

■ **17 mars 1997 :** Nomination de James Baker en tant qu'Envoyé personnel du secrétaire général de l'ONU au Sahara.

■ **17 février 2000 :** Rapport du secrétaire général (S/2000/131) dans lequel M. Annan a mis explicitement en doute l'applicabilité du plan de règlement.

■ **2 novembre 2001 :** Présentation par l'Algérie, à Houston, d'un projet de partition du territoire.

■ **19 février 2002 :** Rapport du SG (S/2002/178) contenant les 4 options que propose le SG en vue de débloquer la situation (application du Plan de règlement sans l'accord des parties, révision de l'accord-cadre sur une base non négociable, partition du territoire, retrait définitif de la Minurso).

■ **23 mai 2003 :** Rapport du SG (S/2003/565) proposant un «plan de paix pour l'autodétermination du peuple du Sahara occidental». Ce plan reprend l'idée d'autonomie, mais l'a limité à cinq ans, au terme de laquelle on reviendrait à un référendum du même type que celui prévu par le plan de règlement.

■ **23 Avril 2004 :** Réponse du Royaume estimant que «si la solution politique consiste en une autonomie, il ne pouvait accepter que l'indépendance revienne comme option après une période de transition».

■ **25 juillet 2005 :** Désignation par le SG du Néerlandais Peter Van Walsum en tant qu'Envoyé personnel pour le Sahara avec comme mandat de «consulter les parties et les États de la région afin de sortir de l'impasse actuelle…»

■ **11 avril 2007 :** Le Représentant permanent du Royaume du Maroc a remis une lettre transmissive de l'«Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara».

■ **20 avril 2007 :** L'Envoyé personnel du SG de l'ONU pour le Sahara, M. Peter Van Walsum a déclaré au terme des consultations des membres du Conseil de sécurité sur le Sahara la foi illimitée qu'il a dans les négociations directes. Et que «les parties sont plus proches de la réalité politique et plus enclins à insuffler la volonté politique et la créativité nécessaires pour ce processus». En outre, M. Walsum a déclaré «Je suis de l'avis que l'autodétermination n'est pas nécessairement synonyme d'indépendance».

■ **18-19 juin 2007 :** Tenue du premier round des négociations à Manhasset (New York), sous l'égide de l'Envoyé personnel du Secrétaire général de l'ONU.

■ **21 avril 2008 :** L'Envoyé spécial du secrétaire général de l'ONU, Peter van Walsum, déclare que l'indépendance du Sahara, n'était, à ses yeux, pas «un objectif atteignable».

■ **1 janvier 2009 :** Nomination de Christpher Ross comme Envoyé personnel de Ban Ki-moon au Sahara.

■ **28 novembre 2012 :** L'Envoyé spécial du secrétaire général de l'ONU en charge de la question du Sahara, Christopher Ross, a présenté devant le Conseil de sécurité un rapport en application de la résolution 2044 du Conseil de sécurité.

■ **25 avril 2013 :** Adoption par le Conseil de sécurité de l'ONU de la résolution 2099, fixant les paramètres d'une solution politique définitive basée sur le réalisme et l'esprit de compromis. Le Conseil de sécurité confirme, par cette résolution, le maintien en l'état du mandat de la Minurso et de ses activités.

Des observateurs du HCDH en visite au Sahara

Lemag - Agence - publié le Mercredi 30 Avril 2014

Laâyoune - Des observateurs internationaux du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme (HCDH) ont tenu, mardi à Laâyoune, des rencontres avec des acteurs associatifs afin de prendre connaissance des mécanismes de protection des droits de l'Homme au Maroc.

La délégation a, ainsi, tenu une réunion avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à Laâyoune-Es Smara, consacrée à l'action et l'expérience de cette instance dans le domaine de protection des droits humains.

Dans une déclaration à la presse à cette occasion, le président de la CRDH de Laâyoune-Es Smara, Mohamed Salem Cherkaoui a indiqué que cette rencontre a été marquée par la présentation d'un exposé sur les mesures et mécanismes adoptés par la commission pour la protection des droits de l'Homme au niveau local.

Dans ce sens, l'accent a été mis sur les mesures entreprises par le Maroc, dernièrement, en matière de consolidation de l'Etat de droit, notamment la décision sur l'interaction rapide du gouvernement avec les plaintes parvenues au **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et les propositions émanant de ces instances.**

Par ailleurs, la délégation du HCDH a tenu une rencontre avec des acteurs associatifs s'activant dans le domaine des droits de l'Homme à Laâyoune et Es-Smara, dans le but de prendre connaissance de l'expérience cumulée par ces associations en la matière.

http://www.lemag.ma/Des-observateurs-du-HCDH-en-visite-au-Sahara_a82841.html

Driss El Yazami, Président du Conseil National des Droits de l'Homme, en conférence à l'Université Privée de Marrakech

Lundi 5 mai à 10h – Forum de l'UPM

Depuis son indépendance, le Maroc a connu une grande évolution dans le domaine des droits de l'Homme, de la date de promulgation de sa première constitution en 1962 jusqu'en 2011.

L'avènement en 1999 de SM le Roi Mohammed VI, a permis aux droits de l'homme au Maroc de connaitre une évolution importante.

La création de l'Instance Équité et Réconciliation en 2004 et du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), la promulgation du Code de la Famille, la nouvelle constitution et la réforme de la justice militaire sont autant d'avancées majeures qui soulignent l'engagement du Royaume vers un processus de consolidation et protection des droits de l'Homme.

Cette conférence donnée par Driss El Yazami à l'Université Privée de Marrakech sera l'occasion de faire un bilan de ces avancées, de mettre en exergue les défis qui attendent notre pays et les moyens à déployer pour parvenir à les relever.

http://www.lemag.ma/emarketing/Driss-El-Yazami-President-du-Conseil-National-des-Droits-de-l-Homme-en-conference-a-l-Universite-Privee-de-Marrakech_a135.html

ACTIONS URGENTES CONTRE LES VIOLATIONS DES DROITS HUMAINS : DES CAS CONCRETS DE RÉUSSITE

30 Avril 2014,

Pour ceux qui se questionneraient sur l'impact réel du plaidoyer, voici quelques expériences de terrain présentées par l'ALCS, association marocaine lutte contre le VIH (membre de Coalition PLUS), qui donnent une bonne vision d'actions de plaidoyer menées en urgence pour dénoncer des situations inacceptables sur le plan des droits humains en lien avec le VIH. Dépistage obligatoire, campagne contre la sérophobie qui se détourne contre les travailleuses du sexe, dévoilement du statut d'un détenu séropositif, rafles parmi les étrangers en situation illégale ; ce sont des situations sur lesquelles l'association, au travers de ses actions et de ses veilles, a été alertée. Rapidement, il s'est agi pour l'ALCS de dénoncer jusqu'au plus haut niveau ces violations contraires à la loi ou simplement inadmissibles en termes de droits humains, pour que celles-ci cessent. Par exemple, c'est avec la Plateforme de défense des droits des étrangers que l'ALCS a interpellé le ministre de l'Intérieur sur les tests VIH rendus obligatoires pour renouveler un titre de séjour ; la situation est désormais réglée, il se serait agi d'une mauvaise interprétation des directives ! Autre action : suite à la divulgation du statut sérologique d'un détenu décédé, il a fallu une interpellation au chef du gouvernement, deux courriers envoyés avec une autre association à l'administration pénitentiaire, et une grosse couverture médiatique, pour soutenir la famille et demander une réhabilitation. Ailleurs, des travailleuses du sexe avaient été délogées de leur lieu de travail par la police ; **une interpellation avec le Conseil national des droits de l'homme a permis de mettre fin à ces arrestations.** Il faut être vigilant car ces situations peuvent disparaître à un endroit, mais rester présentes dans d'autres. De plus, l'association relève un principe : pour réussir dans ces combats, il est indispensable de créer des partenariats avec d'autres ONG pour se battre ensemble à faire cesser ces violations. Mais les résultats s'avèrent payants !

http://www.seronet.info/breve/actions-urgentes-contre-les-violations-des-droits-humains-des-cas-concrets-de-reussite-67031